باب المعرف بأل من مخطوط مِنهاج الهُدى إلى مُجِيبِ النِّدا إلى شَرحِ قَطْرِ النَّدى لأبي بكر بن إسماعيل الشنواني (١٠١٩هـ)

تحقيق الدكتور

خالد بن عبدالله بن برجس الحسن

قسم النحو والصرف وفقه اللغة ـ كلية اللغة العربية ـ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ المملكة العربية السعودية

العدد الرابع والعشرون

للعام ١٤٤١هـ / ٢٠٢٠م

الجزء السادس

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠٢٠م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050

الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بسم الله الرحمن الرحيم

باب المعرف بأل من مخطوط مِنهاج الهُدى إلى مُجيبِ النِّدا إلى شَرحِ قَطْرِ النَّدى

لأبي بكر بن إسماعيل الشنواني (١٠١٩ هـ)

خالد بن عبدالله بن برجس الحسن

قسم النحو والصرف وفقه اللغة ـ كلية اللغة العربية ـ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ـ المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني: khaled666@hotmail.com

الملخص

إن من أكثر متون النحو شهرة متن (قطر الندى وبَل الصدى) لابن هشام الأنصاري، فقد حظي باهتمام العلماء وطلبة العلم، فتعددت شروحه، وكثرت الحواشي على تلك الشروح، ومن أبرز شروحه (مُجيب النِّدا في شرح قَطْرِ الندى) للفاكهي، الذي عنى به العلماء، وكتبوا له حواشي تفصّل المسائل، وتوضح الغامض، ومن أبرزها: حاشية للشنواني، عنوانها: مِنهاجُ الهُدى إلى مُجيبِ النِّدا إلى شَرْحِ قَطْرِ النَّدى، وهو الذي يسّر الله لي تحقيق جزء منها وهو (المعرف بأل) إسهاما في خدمة العلم وطلابه.

والشنواني يعد من أبرز النحاة في عصره، وممن أثرى المكتبات بمؤلفاته، وكتابه يحتوي على أفكار علمية متعمقة، وآراء يتميز بها، وظهور لشخصيته في كثير من المسائل، ونُقول عن كتب مهمة، وعلماء أئمة، ونقاشات علمية لمدارس مختلفة، مع اهتمامه بالاستشهاد، والتمثيل، والتعليل، ولم تسبق دراسة هذا الكتاب ولا تحقيقه على حد علمي.

الكلمات المفتاحية : مجيب الندا ، قطر الندى ، المعرف بأل ، الشنواني ، منهاج الهدى .

Chapter defined by Al-Mudhaj Al-Huda curriculum to Al-Nada respondent to the explanation of the dew diameter Abu Bakr bin Ismail Al-Shanawani (1019 AH)

Khalid bin Abdullah bin Barjas Al-Hassan
Department of Grammar, Morphology and Language - College of Arabic Language - Imam Muhammad bin Saud Islamic University - Kingdom of Saudi Arabia .
Email: khaled666@hotmail.com

Abstract

One of the most famous syntax of the body is the text (Qatar of the dew and the echo) of Ibn Hisham Al-Ansari, as it has received the attention of scholars and students of science, and its explanations were numerous, and footnotes abounded on these annotations, and one of the most prominent explanations (the response of the dew in explaining the diameter of the dew) to the fruit, which scientists mean , And they wrote footnotes detailing the issues, and clarifying the mysterious, most notably: a footnote to Shanwani, its title: The approach of guidance to the respondent of the dew to the explanation of the dew diameter, which God facilitated for me to achieve a part of it which is (known as Al) a contribution to the service of science and its students.

Shanawani is one of the most prominent sculptors of his time, and one of the richest libraries with his books, and his book contains in-depth scientific ideas, opinions distinguished by it, and the emergence of his personality in many issues, and we say about important books, imams scholars, and scientific discussions of different schools, with his interest in martyrdom, representation, And explanation, neither this book has been studied nor achieved as far as I know .

Keywords : Mujib Al-Nada, Qat Al-Nada, Al-Ma, Al-Shanawani, Minhaj Al-Huda

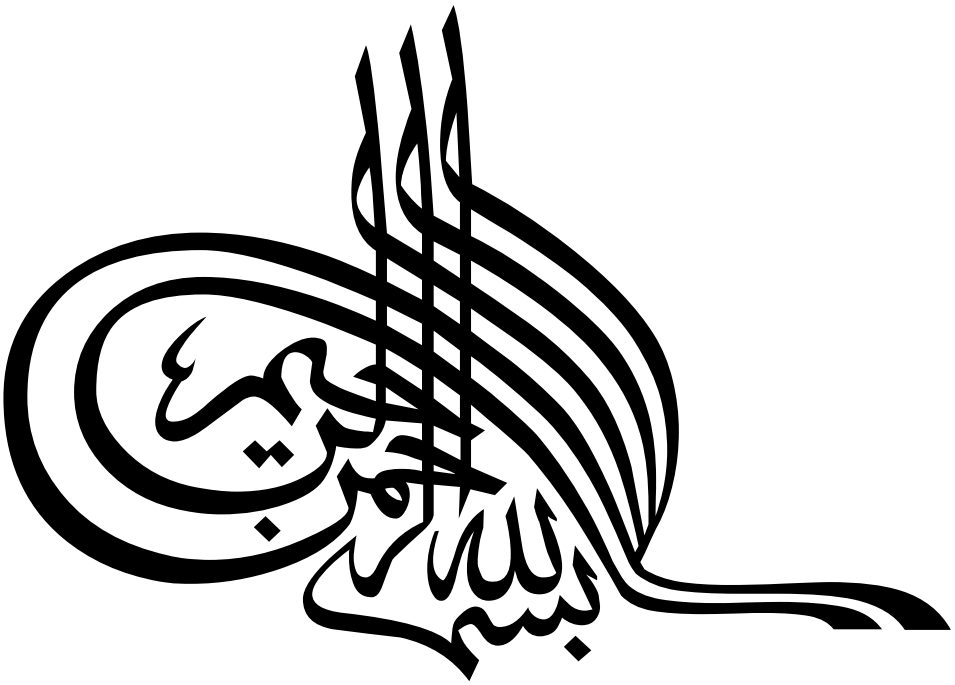

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بسم الله الرحمن الرحيم

المُقدّمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن من أكثر متون النحو شهرة متن (قطر الندى وبَل الصدى) لابن هشام الأنصاري، فقد حظي باهتمام العلماء وطلبة العلم، فتعددت شروحه، وكثرت الحواشي على تلك الشروح، ومن أبرز شروحه (مُجيب النِّدا في شرح قَطْرِ الندى) للفاكهي، الذي عنى به العلماء، وكتبوا له حواشي تفصّل المسائل، وتوضح الغامض، ومن أبرزها: حاشية للشنواني، عنوانها: مِنهاجُ الهُدى إلى مُجيبِ النِّدا إلى شَرْحِ قَطْرِ النَّدى، وهو الذي يسّر الله لي تحقيق جزء منها وهو (المعرف بأل) إسهاما في خدمة العلم وطلابه.

والشنواني يعد من أبرز النحاة في عصره، وممن أثرى المكتبات بمؤلفاته، وكتابه يحتوي على أفكار علمية متعمقة، وآراء يتميز بها، وظهور لشخصيته في كثير من المسائل، ونُقول عن كتب مهمة، وعلماء أئمة، ونقاشات علمية لمدارس مختلفة، مع اهتمامه بالاستشهاد، والتمثيل، والتعليل، ولم تسبق دراسة هذا الكتاب ولا تحقيقه على حد علمي.

[المُعَرَّفُ بأل]

قوله[١]: "أي: أداةُ التَّعريفِ" أي: آلتُهُ، وأداةُ التَّعريفِ تَنصَرفُ إلى (أل)، فَهُوَ في حُكمِ المقيَّدِ، فلا يُقالُ: إنَّ هذا إطلاقٌ في مَحلِّ التَقييدِ.

قوله[٢]: "وَهِيَ (أل) بِجُملَتِها للتَّعريفِ" أي: موضُوعَةٌ لهُ عندَ الخَليلِ وسيبويهِ[٣]، أي: في أحدِ قولَيهِ، وقولُهُ الآخَر: إنَّها اللامُ وحدَها كما سيأتي.

قوله[٤]: "وإنْ حُذِفَت في الوصلِ لِكَثرةِ الاستِعمالِ" ليسَ بأبعد مِن قولِهم: خُذْ وكُلْ ومُرْ، حُذفَت همزةُ القطعِ للتَّخفيفِ، كَما تُحذفُ هَمزةُ الوصلِ، إذ أصلُ خُذ: ائخُذ بِهمزةِ وصلٍ ثُمَّ بهمزةِ قَطعٍ فَحُذِفت هَمزةُ القَطعِ ثُمَّ همزةُ الوَصلِ وقِس عليهِ البَقيَّةَ.

قوله[٥]: "وسِيبويهِ[٦] يُخالِفُهُ في أصالَةِ الهَمزةِ، فَهِيَ عِندَهُ هَمزةُ وَصلٍ زائدَةٌ، لكنَّها مُعتَدٌّ بِها في الوضعِ" قال شيخُ شيخِنا[٧]: "فحَاصِلُ قولِه هذا: أنَّ (أل) بِجُملتها مُعرفٌ، وأنَّ الهمزةَ زائدةٌ لا أصليةٌ، وفي صحةِ هذا القَولِ مِن جهةِ المعنى نَظرٌ؛ إذ لا مَعنى لأنَّ (أل) بِجُملتِها مُعرفٌ إلا أنَّها مَوضوعةٌ للتَّعريفِ، وذلكَ بالضرورةِ مُنافٍ لِكونِ الهَمزةِ زائدَةً فَليُتأمَّل" انتهى.

---

(١) مجيب الندا٢٠٥، والنص بتمامه: "ثُمَّ الخامسُ مِن المعارفِ ذو الأداةِ، أي: أداةُ التَّعريفِ"

(٢) مجيب الندا٢٠٥.

(٣) ينظر: الكتاب٣/٣٢٤.

(٤) مجيب الندا٢٠٥، والنص بتمامه: "فَهِيَ همزةُ قطعٍ كهمزةِ (أم)، وإنْ حُذِفَت في الوصلِ لِكَثرةِ الاستِعمالِ"

(٥) مجيب الندا٢٠٦.

(٦) ينظر: الكتاب٤/١٤٧.

(٧) حاشية اللقاني على أوضح المسالك٢٤أ-٢٤ب.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وأقولُ: يُمكنُ الجَوابُ بأنَّ المنافي لوَضعِ (أل) للتَّعريفِ كونُ الهَمزَةِ زائدَةً على حرفِ التَّعريفِ [لازائدةً في حرفِ التَّعريفِ][(١)] بمعنى أنَّها ليسَت حَرفاً أصلياً بدليلِ سُقوطِها، ولذَلك نَظائرُ مِنها (استَفعَلَ) فإنَّه ٣٦٦/ب موضوعٌ للطَّلب مع أنَّ الهمزةَ والسينَ/ والتاءَ فيهِ زوائدٌ، ومِنها (لعلَّ) فإنَّها مَوضوعةٌ للتَّرجِّي مَع أنَّ لامَها الأُولى زائدةٌ، ومِنها العَلَمُ الذي قارَنَت (أل) وضعَه فإنَّها زائدةٌ فيه.

قوله[(٢)]: "واستَدَلَّ[(٣)] على صِحَّتِهِ بِوجُوهٍ ذَكَرَها فيهِ، وأطالَ في تَقريرِها، [ونازَعَهُ أبو حيَّانَ[(٤)] في ذلكَ، ورَدَّها][(٥)]" قال المراديُّ ما نصُّه[(٦)]: "والصَّحيحُ عِندي قَولَ الخَليلِ[(٧)] لِسَلامتِهِ مِن وجوهٍ كثيرةٍ مُخالفةٍ للأصلِ وموجبةٍ لِعدَمِ النَّظيرِ:

أحدها: تَصديرُ زيادةٍ فيما لا أهلِيةَ فِيهِ للزِّيادةِ، وهو الحرفُ.

الثَّاني: وضعُ كلمةٍ مُستَحقةٍ للتصديرِ على حرفٍ واحدٍ ساكِنٍ، ولا نَظيرَ لِذلكَ.

الثَّالث: افتِتاحُ حَرفٍ بِهمزةِ وَصلٍ ولا نَظيرَ لهُ.

الرابع: لزومُ فَتحِ هَمزةِ وَصلٍ بِلا سببٍ، ولا نظيرَ لِذلكَ.

---

(١) ساقط من أ .
(٢) مجيب الندا٢٠٦.
(٣) أي ابن مالك في شرح التسهيل١/٢٥٤_٢٥٥.
(٤) ينظر: التذييل والتكميل٣/٢٢٣-٢٢٥.
(٥) ساقط من أ .
(٦) شرح التسهيل للمرادي٢٣٤.
(٧) ينظر: ارتشاف الضرب٢/٩٨٥، والجنى الداني١٩٣، وشرح الأشموني١/١٦٥.

واحترَزنا باللزومِ ونَفيِ السَّببِ مِن هَمزه (أيمُن) في القَسَمِ فإنَّها تُكسرُ وتُفتحُ، وكَسرُها هُو الأصلُ، وفتحُها لِئلا يَنتقلَ مِن كسرٍ إلى ضَمَّتينِ دونَ حاجزٍ حَصينٍ.

الخامس: أنَّ المعروفَ الاستِغناءُ بِالحركةِ المنَقولةِ إلى السَّاكنِ عن الهمزةِ، ولم يفعل ذلك بلامِ التَّعريفِ إلا شُذوذاً.

السادس: أنَّها لو كانت هَمزةُ وصلٍ لم تُقطَع في قَولِهم[١]: يا ألله، ولا في قَولِ بَعضِهم[٢]: أفألله لأفعلنَّ، هذا معنى ما ذَكرهُ المصنِّفُ[٣].

واعتُرِضَ[٤] الأولُ بـ(لعلَّ)، فإنَّ اللام الأُولى زائدةٌ.

والثَّاني بأنَّه لا يلزمُ سيبويهِ، إنَّما يلزمُ مَن قال: إنَّ أداةَ التعريفِ اللامُ وَحدَها.

والثَّالثُ بأنَّهُ مُشتَركُ الإلزامِ؛ لأنَّ عَدمَ النَّظيرِ يلزمُ على مذهبِ الخَليلِ؛ لأنَّه لا تُوجَدُ همزةُ قَطعٍ التزمَ وَصلُها.

والرابعُ أنَّ سببَ فَتحِها التَّخفيفُ لكثرَةِ دورِها.

والخامسُ بأنَّ إقرارَ الهمزةِ وَحدَها مع اللام طريقانِ للعَربِ ليسَ أحدُهما شاذّاً، وإنْ كانَ الإقرارُ أشهَرَ، وقد قَرأ بِهما وَرش[٥].

---

(١) ينظر: المقتضب٤/٢٤١، والصحاح٦/٢٢٤٨، والمحكم٤/٣٥٩.

(٢) ينظر: المسائل البصريات١/٢١٧، وسر صناعة الإعراب٢/١٨، والصحاح٦/٢٢٢٣.

(٣) أي ابن مالك.

(٤) الاعتراض لأبي حيان في التذييل والتكميل٣/٢٢٣-٢٢٥.

(٥) قرأ بها في مثل (الآخرة) و (الأرض) و (الأسماء). ينظر: السبعة١٤٨، والحجة للفارسي ١/٣٩٢.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

والسادسُ بأنَّ قَطعَها في هَذينِ الموضِعينِ ليسَ بِحُجَّةٍ لِقِلَّةِ/ ذَلكَ، وإنَّما العَملُ بالأكثَرِ". انتَهى كلامُ المرادي في شرحِ التَّسهيلِ فيما نَقَلَهُ عن احتجاجِ المصنِّفِ والجوابِ عَنهُ. وقد نَقَلَ في شرحِ الألفيَّةِ وُجوهَ احتِجاج المصنِّفِ، ولم يَذكُر الاعتِراضَ عَليهِ، وعِبارتُه في الخامسِ ما نصُّهُ[1]: "الخامسُ أنَّ المعهودَ الاستِغناءُ بالحَركةِ المنقولَةِ إلى السَّاكِنِ عن همزةِ الوَصلِ، ولم يفعل ذلكَ بِلامِ التَّعريفِ إلا على شُذوذٍ بَل يبتَدأُ بِالهمزةِ في المشهورِ من قراءةِ ورش". ٢/٣٦٧

وقال في شَرحِ التَّسهيل عقبَ ما حكيناهُ عنهُ[2]: "واستَدلَّ[3] غيرُ المصنِّفِ للمَذهبِ المحكيِّ عن الخَليلِ بأنَّ العربَ تَقفُ عليها تَقولُ: (أل)، ثُمَّ تَتَذكرُ فتقولُ: الرَّجل، ولا يَقِف إلا على ما كانَ على حرفينِ، وهذا إنَّما يَصلُح ردّاً على مَن زَعَم أنَّ المعرِّفَ اللامُ وَحدَها لا على سيبويهِ؛ لأنَّها عندهُ حرفٌ ثُنائيٌّ، وحُكِيَ عن الخَليلِ أنَّهُ احتجَّ على أنَّها بمنزِلةِ (قَد) بِقَطعِ (أل) مِن أنصاف الأبياتِ، كقولِ عُبيد[4]:

يا خَليلَيَّ أربِعَا واستَخبِرا ال ... مَنزِلَ الدَّارِسَ مِن حي الحِلَالِ

مِثلَ سَحقِ البُردِ عَفى بَعدَكَ ال ... قَطرُ مَغنَاهُ وَتَأويبُ الشَّمَالِ

---

(١) توضيح المقاصد ١/٤٦١.

(٢) شرح التسهيل للمرادي ٢٣٥.

(٣) ينظر: شرح الأشموني ١/١٦٥.

(٤) البيتان من الرمل، ونسبهما المؤلف لعبيد بن الأبرص، وهما في ديوانه ٩٩.
وهما له في شرح المفصل ٥/١٣٥، والمقاصد النحوية ١/٤٧٨.
وهما بلا نسبة في توضيح المقاصد ١/٤٦٢، وشرح الأشموني ١/١٦٥.
الحلال بمعنى: المقام. ينظر: الصحاح، مادة (حلل).
تأويب الشمال بمعنى: رجوع وتردد هبوبها. ينظر: الصحاح، مادة (أوب).

وأجيب[١] بأنَّها فُصلَت تَخفيفاً، وأيضاً: فُهوَ لا يَنهضُ دَليلاً على أنَّه اللامُ وَحدَها.

الثاني: أنَّ العامِلَ يَتخطَّاها في نحوِ: مَررتُ بالرَّجلِ، ولو كانَت في الأصلِ (أل) مثلَ (قد) لكانَت في تَقديرِ الانفِصالِ، ولم يتَخطَّها العَامِلُ. وأُجيب[٢] بأنَّ تَقديرَ الانفِصالِ لا يَترتَّبُ على كَثرَةِ الحروفِ، بل على إفادَتِهِ مَعنى مُمازِجٍ لمعنى المصحوبِ كـ(سوفَ).

الثَّالث: أنَّ التَنكيرَ مدلولٌ عليهِ بحَرفٍ واحِدٍ، إذِ الشَّيءُ يُحمَلُ على ضِدِهِ كما يُحمَلُ على نَظيرِهِ، والجَواب: أنَّ حَملَ الشَّيءِ على ضِدِّهِ ليسَ بلازِمٍ، بل الاختِلافُ بَينَهُما أَولى ليكونَ سَبيلُهما في اللفظُ والمعنى واحداً، ٣٦٧/ب قال المصنِّفُ[٣]: (وإنْ سُلِّمَ حملُ الشيءِ/ على ضِدِّهِ فشرطُهُ تَعذُّرُ حملِه على نِدِّهِ)، قال ابن إياز[٤]: (مِن عَلاماتِ التَّنكيرِ (لا) الجِنسيَّةُ، فهلَّا حُمِل التَّعريفُ عليها).

الرابع: إنَّ قولكَ:رَجُل،والرَّجلُ في قافيتَين،لايُعدُّ إيطاء[٥]،وما ذاكَ إلا لشِدَّةِ الامتِزاجِ، ولو كانَ على حَرفينِ لم يجز ذَلكَ،وجوابُه كجَوابِ الثَّاني، والخِلافُ في ذَلك: لا يُجدي كَبيرَ فائِدةٍ، وهَذا القَدرُ كافٍ هُنا" واللهُ تعالى أعلَمُ.

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية٨/٥٠٠.

(٢) ينظر: شرح التسهيل١/٢٥٥.

(٣) شرح التسهيل١/٢٥٧.

(٤) هو جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز بن عبدالله البغدادي، من أشهر نحاة عصره، من مؤلفاته: قواعد المطارحة، المحصول في شرح الفصول، (ت/٦٨١هـ). ينظر: البلغة١٢٢، وبغية الوعاة١/٥٣٢.

ينظر رأيه في المحصول في شرح الفصول٦٥١.

(٥) هو إعادة كلمة الروي بلفظها ومعناها. ينظر: علم العروض والقافية١٦٧.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وإنَّما ذَكرنا نَحنُ ذَلكَ؛ لأنَّ التَّنبيهَ يوجِبُ للنَّفسِ تَشوُّقاً لَه، فإذا لم يُذكَر كانَ في النَّفسِ شيءٌ مِن التَحسُّرِ على فواتِ ذَلك.

قوله(١): "وُضِعتْ ساكِنةً، فاجتُلِبتْ هَمزَةُ الوصلِ للتَّمكُّنِ مِن الابتِداءِ بالسَّاكنِ" فإنْ قيلَ: ما فائدَةُ وَضعِ اللفظِ ساكِناً أو ساكِنَ الأوَّلِ حتى يحتاجَ إلى زِيادَةِ هَمزةِ الوَصلِ في ابتِداءِ الكَلامِ، فالجوابُ حُصولُ الخِفَّةِ في أثناءِ التَّركيبِ بحذفِ الهَمزةِ مَع سُهولةِ الكلامِ.

قوله(٢): "ورجَّحَهُ ابنُ مالكٍ في سَبكِ المنظُومِ(٣)" وصرَّح فيهِ بمُخالفَةِ الخَليلِ، وهذا الكتابُ جزمَ فيهِ كَثيراً بِخلافِ ما رَجَّحَه في سائرِ كُتبِهِ؛ لأنَّه قَصدَ فيه تَلخيصَ المفصَّلِ، فَأتى بما فيهِ مِن غيرِ زيادَةٍ ولا تَغييرٍ ولا مُخالفَةٍ في تَرجيحٍ، فتَنبَّه لِذلكَ، وصَحَّحَ في سائرِ كُتُبِهِ ما عدا سبك المنظُومِ قَولَ الخَليلِ.

قوله(٤): "أو بالضَّمِّ فلا نَظِيرَ لَهُما" يردُّهُ (مُ) في لُغةِ مَن ضمَّ الميمِ(٥)، وقيلَ(٦): بِحرفِيَّتِها.

---

(١) مجيب الندا٢٠٦، والنص بتمامه: "لا اللامُ وحدَها للتَّعريفِ، وُضِعتْ ساكِنةً، فاجتُلِبتْ هَمزَةُ الوصلِ للتَّمكُّنِ مِن الابتِداءِ بالسَّاكنِ"

(٢) مجيب الندا٢٠٦.

(٣) ينظر: سبك المنظوم٨٩.

(٤) مجيب الندا٢٠٧، والنص بتمامه: "وإنَّما لم تُترك الهمزةُ، وتُحرَّك اللامُ؛ لأنَّها إنْ حُرِّكت بالكسرِ حصلَ الثِّقَلُ معَ كثرةِ الاستعمالِ والتبست بلامِ الجرِّ، أو بالفتحِ التبست بلامِ الابتداءِ، أو بالضَّمِّ فلا نَظِيرَ لَهُما"

(٥) ينظر: المفصل٤٨٥، واللباب١/٣٨١.

(٦) ينظر: الجنى الداني١٣٩.

قوله[١]: "وتَكونُ (أل) للعَهدِ" أي: لتعريفِ الشَّيء المعهودِ، وتُسمَّى لامُ العَهدِ، وتَوجيهُ كَلامِه: أنْ يُجعلَ على حذفِ المضافَينِ، أي: لتَعريفِ ذي العَهدِ.

قوله[٢]: "وهيَ التي عُهِدَ مَصحُوبُها: إمّا ذِكراً" أي: عُهِدَ مَدلولُ مَصحوبِها، أي: مُسمَّى الاسمِ الذي صَحِبتهُ، قال الرضيُّ[٣]: "لامُ العَهدِ هِيَ التي عَهِدَ المخاطَبُ مَدلولَ مَصحوبِها قَبلَ ذِكرِهِ، لَقِيَهُ وأدركَهُ، يُقالُ[٤]: عَهِدتُ فُلاناً، أي: أدركتُهُ، وعَهدُهُ إمَّا بِجَري ذِكرِهِ مُقدَّماً، أو بِعِلمِ المخاطَبِ بِهِ قَبلَ الذِّكرِ بِلا جَري ذِكرِهِ، نحو قَولِكَ: خَرَجَ الأميرُ أو القاضي، إذا/ لم يكُن في البلدِ إلا قاضٍ واحِد مَشهورٌ، أو أميرٌ واحدٌ"، وقال أيضاً[٥]: "إنَّ المعرَّفَ بِلامِ العَهدِ مَعرفةٌ، وإنْ كانَ المعهودُ نَكِرةً إذا كانَ المعهودُ مَخصوصاً قَبلُ بِحُكمٍ؛ لأنَّهُ أُشِيرَ بِها إلى خارجٍ مَخصوصٍ وإنْ كانَ مُنكَّراً". ٣٦٨/أ

قوله:(إمَّا ذِكراً)وعَهدهُ ذِكراً بتَقديمِ ذِكرِهِ صَريحاً، نَحو:﴿فِي زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ﴾[٦]، أو كِنايةً، نحو: ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾[٧] أي: ليسَ الذي طَلَبَت امرأةُ عِمرانَ كالأُنثَى التي وُهِبَت لها، فالأُنثى إشَارةٌ إلى ما سَبَقَ ذِكرهُ صَريحاً في

(١) مجيب الندا٢٠٧.
(٢) مجيب الندا٢٠٧.
(٣) شرح الكافية للرضي ق٢/١/٥٠٠-٥٠١.
(٤) ينظر: تهذيب اللغة، مادة (العين والهاء والدال).
(٥) شرح الكافية للرضي ق٢/١/٤٩٢.
(٦) النور٣٥.
(٧) آل عمران٣٦.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

قولِهِ: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ﴾[١] والذَّكَرُ إشارَةٌ إلى ما سَبَقَ كِنايةً في قولِهِ: ﴿رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾[٢] فإنَّ لفظَ ﴿مَا﴾ وإنْ كانَ يَعمُّ الذُّكورَ والإناثَ لَكِن التَّحريرَ وهو أنْ يُعتقَ الولَدُ لخدمَةِ بيتِ المقدِسِ إنَّما كانَ للذُّكورِ دونَ الإناثِ، فالذِّكرُ باللسانِ ضِدَّ الإنصاتِ، وذالُه مَكسورةٌ، وبالقَلبِ ضِدَّ النِّسيانِ، وذالُه مَضمومةٌ، قالَه الكِسائيُّ[٣]، وقال غيرُه[٤]: هما لُغتانِ بِمعنى واحدٍ، حكاهُ الماوَرديُّ في تَفسيرِ سُورةِ البَقرةِ[٥].

قاعدةٌ تَتعلَّقُ بالتَّعريفِ والتَّنكيرِ إذا ذُكرَ الاسمُ مَرتينِ فلَهُ أربَعةُ أحوالٍ؛ لأنَّه إمَّا أنْ يَكونا مَعرفتينِ أو نَكِرَتين، والأوَّلُ نَكِرةٌ والثَّاني مَعرِفةٌ أو بالعكسِ، فإنْ كانا مَعرفَتَينِ، فالثَّاني هو الأوَّلُ غالباً حَملاً لهُ على المعهودِ الذي هو الأصلُ في اللامِ أو الإضافَةِ، نحو: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾[٦] ﴿فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ ۝٢ أَلَا لِلَّهِ الدِّينُ الْخَالِصُ﴾[٧] ﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِنَّةِ نَسَبًا وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ﴾[٨] ﴿وَقِهِمُ السَّيِّئَاتِ وَمَنْ تَقِ السَّيِّئَاتِ﴾[٩] ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ۝٣٦ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ﴾[١٠]، وإنْ كانا نَكِرتَين فالثَّاني غَيرُ الأوَّلِ غالباً، وإلا لَكانَ المناسبُ هو التَّعريفُ بِناءً على كونِه مَعهوداً سابِقاً، نحو: ﴿اللَّهُ ٣٦٨/ب

(١) آل عمران٣٦.
(٢) آل عمران٣٥.
(٣) ينظر: تفسير الماوردي١/١١١.
(٤) ينظر: الصحاح، مادة (ذكر).
(٥) ينظر: تفسير الماوردي١/١١١.
(٦) الفاتحة٦-٧.
(٧) الزمر٢-٣.
(٨) الصافات١٥٨.
(٩) غافر٩.
(١٠) غافر٣٦-٣٧.

ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً ﴾[١]/ فإنَّ المرادَ بالضَّعفِ الأوَّلِ النُّطفَةُ، وبالثَّاني الطُّفُوليَّةُ، وبالثَّالثِ الشَّيخوخَةُ، ومِن غيرِ الغالبِ: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ ﴾[٢]، وقد اجتَمَعَ القِسمانِ في قولِهِ تعالى: ﴿ فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٥ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ﴾[٣]، فالعُسرُ الثَّاني هو الأوَّلُ، واليُسرُ الثَّاني غيرُ الأوَّلِ، ولهذا قال صلى اللهُ عليهِ وسلَّمَ في الآيةِ[٤]: "لن يَغلِبَ عُسرٌ يُسرَينِ"، وبَعضُهم[٥] نسَبَهُ لابنِ عبَّاسٍ رَضيَ اللهُ عَنهُما، فإنْ قِيلَ: ما المرادُ باليُسرَينِ؟ قِيلَ: المرادُ بهما اليُسرُ المقارنُ للعُسرِ، واليُسرُ الذي بَعدهُ، والذي يَدلُّ على ذَلكَ قولُه تَعالى: ﴿ فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ﴾[٦]، وقولهُ سُبحانه وتَعالى في موضعٍ آخَر: ﴿ سَيَجْعَلُ ٱللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا ﴾[٧] فأمَّا اليُسرُ المقَارنُ للعُسرِ فَهوَ تَوقُّعُ زَوالِ العُسرِ، فإنَّ تَوقُّعَ حُصولِ اليُسرِ يُسرٌ، فإنَّ الإنسانَ إذا كانَ في شِدَّةٍ وكانَ مَع ذَلكَ مُتوقِّعاً لزَوالِها راجِعاً لحُصولِ اليُسرِ بَعدها هانَت تلك الشِّدةُ عَليهِ، وأمَّا اليُسرُ الذي بعدَ العُسرِ فَظاهرٌ، فَصارَ أحدُ اليُسرينِ التَّوقُّعُ والآخرُ الوقوعُ، وإنْ كان الأوَّلُ نكرةً والثَّاني معرفةً، فالثَّاني هوَ الأولُ حَملاً على العهدِ، نحو: ﴿ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۝١٥ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴾[٨]، ﴿ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٥٣ صِرَٰطِ

(١) الروم٥٤.
(٢) الزخرف٨٤.
(٣) الشرح٥-٦.
(٤) نسبه ابن مالك في الموطأ لعمر بن الخطاب، باب الترغيب في الجهاد (١٦٢١).
(٥) ينظر: فتح الباري لابن حجر٨/٧١٢.
(٦) الشرح٥.
(٧) الطلاق٧.
(٨) المزمل١٥-١٦.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

اللَّهِ ﴾[١]، ﴿مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ ﴿٤١﴾ إِنَّمَا السَّبِيلُ ﴾[٢]، وإنْ كانَ الأولُ مَعرفةً والثَّاني نَكِرةً فَلا يُطلقُ القَولُ بَل يَتوقَّفُ على القَرائنِ، فتارةً تَقومُ قَرينةٌ على التَّغايرِ، نحو: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ ﴾[٣]، ﴿يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَن تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِّنَ السَّمَاءِ ﴾[٤]، ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْهُدَىٰ وَأَوْرَثْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ الْكِتَابَ ﴿٥٣﴾ هُدًى ﴾[٥]/، قال الزَّمخشَريُّ[٦]: المرادُ بالهُدى جميعُ ما آتاهُ مِن الدِّينِ والمعجزاتِ والشَّرائعِ وهَدي الإرشادِ. ٣٦٩/أ

وتارةً تقُومُ على الاتحادِ، نحو: ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ مِن كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٢٧﴾ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾[٧].

قولُه[٨]: "أو ذِهناً، نحو: ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ ﴾[٩] وجاءَ القاضِي في قاضٍ بينكَ وبينَ مُخاطَبِكَ عَهدٌ فيهِ. أو حُضوراً، نحو: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾[١٠]"، والعهدُ الحُضوريُّ أنْ يكونَ المصحوبُ حاضِراً عِلماً، نحو: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ أي: اليومُ الحاضِرُ، وهو يَومُ عَرَفَةَ، أو حِسّاً كقولِك: لا تَشتُمِ الرَّجلَ، لشَّاتِمِ[١١] رَجُلٍ تُشاهِدهُ بِحضرَتِكَ، وكَقَولِكَ لِمَن سَدَّدَ سَهماً:

---

(١) الشورى ٥٢-٥٣.
(٢) الشورى ٤١-٤٢.
(٣) الروم ٥٥.
(٤) النساء ١٥٣.
(٥) غافر ٥٣-٥٤.
(٦) ينظر: تفسير الكشاف ٤/١٧٣.
(٧) الزمر ٢٧-٢٨.
(٨) مجيب الندا ٢٠٨.
(٩) التوبة ٤٠.
(١٠) المائدة ٣.
(١١) في أ: الشاتم.

وقد يُقالُ في حُضورِ المدلولِ تَقدُّم عِلمٍ، وفي المغني[١]: "قال ابنُ عُصفورٍ[٢]: (ولا تَقعُ هذهِ _أي: التي للعهدِ الحضوري_[٣] إلا بعدَ أسماءِ الإشارةِ، نحو: جاءني هذا الرجلُ، أو أي في النداءِ، نحو: يا أيُّها الرَّجلُ، أو إذا الفُجائية، نحو: خَرَجتُ فإذا الأسَدُ، أو في اسمِ الزمانِ الحاضرِ، نحو: الآنَ). انتهى. وفيهِ نَظَرٌ؛ لأنَّكَ تَقولُ لِشاتمِ رَجُلٍ بحَضرَتِكَ: لا تَشتُمِ الرَّجُلَ، فهذهِ للحُضورِ في غيرِ ما ذُكِرَ، ولأنَّ التي بعدَ (إذا) لَيسَت لتَعريفِ شَيءٍ حاضرٍ حالةَ التَّكلُّمِ، فلا تُشبِه ما الكلامُ فيهِ، ولأنَّ الصَّحيحَ في الدَّاخلةِ على (الآنَ) أنَّها زائدةٌ؛ لأنَّها لازِمَةٌ، ولا يُعرفُ أنَّ التي للتَّعريفِ ورَدت لازمةً، بخلافِ الزائدةِ، والمثالُ الجيِّدُ للمسألةِ قولُه تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾[٤] " إلى هُنا كلام المغني، وما تقرَّرَ في قِسمِ العَهدِ الذِّهني هو مذَهبُ النُّحاةِ[٥]، وأدرَجهُ أهلُ المعاني[٦] مع العَهدِ الذكريِّ تحتَ العهدِ الخارجيِّ، وجَعلوا الذِّهنيَّ أنْ تَكونَ الإشارةُ باللامِ إلى الحَقيقةِ مِن حيثُ وجودُها في ضِمنِ بَعضِ الأفرادِ، كقولِك: ادخلِ السُّوقَ واشترِ اللحمَ، حيثُ لا عهدَ في سُوقٍ أو لحمٍ/ أي: سُوقاً ما ولحماً ما، وصرَّحوا بأنَّ هذا في المعنى كالنَّكِرةِ، ولهذا يُعاملُ مُعامَلتها كثيراً فيُوصفَ بالجُمل، كقولهِ[٧]: ٣٦٩/ب

(١) مغني اللبيب١/٦١.
(٢) همع الهوامع١/٣١٠.
(٣) الجملة الاعتراضية زيادة من المؤلف.
(٤) المائدة٣.
(٥) ينظر: تمهيد القواعد٢/٨٢٨، وشرح الأشموني١/١٦٨، وهمع الهوامع١/٦٩.
(٦) ينظر: شرح التلويح للتفتازاني١/٩٥.
(٧) سبق تخريجه ص٤٨٢.
والشاهد فيه (اللئيم يسبني) حيث وقعت الجملة وصفاً للمعرفة وهو (اللئيم) المقرون بأل، وإنما ساغ ذلك؛ لأن أل فيه جنسية، فهو قريب من النكرة.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وفي التَّنزيلِ: ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾[١]، ولعَلَّ هذا هو مُرادُ المصنِّفِ[٢] كغَيرِهِ[٣] بالمعرَّفِ بلامِ الجنسِ الذي ذَكروا في بابِ النَّعتِ أنَّهُ يَجوزُ أنْ يُنعَتَ بالجُمَلِ الخَبريَّةِ بدليلِ وَصفِهم لهُ بأنَّه نَكِرةٌ معنًى لا لفظاً، ويُحتملُ أنَّ تَركَهم له هُنا لِذلِكَ، أَعني: كونَه نَكِرةً في المعنى، والكلامُ[٤] في المعارِفِ حَقيقةً، وفي شرحِ المفتاحِ للمُحقق الشَّريفِ[٥]: وذلكَ الفَردُ المبهمُ باعتِبارِ مُطابَقَتِهِ للماهِيةِ المعلومةِ صارَ مَعهوداً ذِهنياً، أي: مَعلوماً، فَلِعَهديتِهِ بهذا الاعتِبارِ سُمِّيَ مَعهوداً ذِهنيِّاً.

قوله[٦]: "أو للجِنسِ _أي: لتَعريفِه_ وَهِيَ التي لَم يُعهَد مَصحُوبُها أصلاً" أي: مَدلولُ مَصحُوبِها، أي: مُسمَّى الاسمِ الذي صَحِبتهُ، قال الرضيُّ[٧]: "كلُّ اسمٍ دَخَلَهُ اللامُ لا يَكونُ فيهِ علامَةٌ كَونهُ بَعضاً مِن كُلٍّ إذ تِلكَ العلامةُ التنوينُ، وَهِيَ لا تُجامِعُ اللامَ، فَيُنظرُ في ذلكَ الاسمِ فإنْ لم يَكُن مَعَهُ قَرينةٌ لا حاليةٌ ولا مَقاليَّةٌ دالَّةٌ على أنَّهُ بَعضُ مَجهول مِن كُلٍّ كَقَرينةِ الشراءِ الدالَّةِ على أنَّ المشتَرَى بَعضٌ في قولِكَ: اشتَرِ اللحمَ، ولا دلالةَ على أنَّهُ بَعضٌ مُعَينٌ، كَما في نحوِ: ﴿أَوَأَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدًى﴾[٨]، فَهِيَ اللامُ التي جِيءَ

(١) الجمعة٥.
(٢) ينظر: أوضح المسالك٣/٣٠٦.
(٣) ينظر: توضيح المقاصد٢/٩٤٨، وشرح ابن عقيل٣/١٩٦.
(٤) في ب: والمعنى .
(٥) ينظر: المصباح شرح المفتاح للشريف الجرجاني١٤٠.
(٦) مجيب الندا٢٠٨، والجملة الاعتراضية زيادة من المؤلف.
(٧) شرح الكافية للرضي ق٢/١/٤٩٤-٤٩٦.
(٨) طه١٠.

بِها للتعريفِ اللفظيِّ، والاسمُ المحلَّى بِها لاستغراق الجِنسِ، سواءٌ كانَ مَعَ علامةِ الوحدةِ كالضَربَةِ، أو التثنيةِ أو الجمعِ كالضربتَينِ والعُلَماءِ، أو تَجرَّدَ عَن تلكَ العلاماتِ كالضَربِ والماءِ، وإنَّما وَجَبَ حَملُهُ على الاستغراق؛ لأنَّهُ إذا ثَبَتَ كَونُ اللفظِ دالاً على ماهِيَّةٍ خارِجةٍ، فإمَّا أنْ يكونَ لِجَميعِ أفرادِها أو لِبَعضِها، ولا واسطةَ بَينَهُما في الوجودِ الخارجيِّ، وكلامُنا في المشَخَّصاتِ ٣٧٠/أ الخارجيَّةِ؛ لأنَّ الألفاظَ مَوضُوعةٌ/ بإزائِها، لا في الذهنيَّةِ، فإذا لم يكُن للبَعضيَّةِ لِعَدمِ دَلِيلِها، أي: التنوين، وَجَبَ كَونُهُ للكُلِّ، فالمفردُ في مِثلِهِ يَعُمُّ جَميعَ المفردِ، والمثنى يَعُمُّ جَميعَ المثنى، فلا يُستَثنى مِن المفردِ إلا المفردِ، فَقولُكَ: إنَّ الرجُلَ خَيرٌ مِن المرأةِ إلا الزَّيدَينِ، أي: إلا كُلَّ واحدٍ مِنهُما، وقولُهُ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾[1]، أي: إلا كُلَّ واحدٍ مِنهُم، ولا يَجوزُ أنْ تَقولَ: الرَّجُلُ يَرفَعُ هذا الحَجَرَ إلا الزيدَينِ مَعاً، إلا في الاستثناءِ المنقَطِعِ، وكذا لا يُستَثنى مِن المثنى إلا المثنى، فَمَعنى: إنَّ الرجلَينِ يَرفَعانِ هذا الحَجَرَ إلا إخوتُكَ، أي: إلا اثنَينِ مِنهُم كَما تَقَدَّمَ.

وأمَّا الجَمعُ فَيَصِحُّ استثناءُ الجمعِ والواحدِ والمثنى مِنهُ، نحو: لَقِيتُ العلماءَ إلا الزيدَينِ، وإلا زَيداً.

وإنْ كانَ هُناكَ قَرينة على أنَّهُ لَيسَ المرادُ الاستِغراقَ، فإنْ كانَ هناكَ عَهد فاللامُ عَهديَّةٌ على ما يَجيءُ، وإنْ لم يكُن، فإنْ كانَ فيهِ علامةُ الوَحدةِ أو التثنيةِ، نحو: ما أُعطِيكَ إلا التَّمرةَ أو التَّمرتَينِ، فلا فَرقَ بَينَ المعَرَّفِ والمنكَّرِ معنًى، فَكأنَّكَ قُلتَ: ما أُعطِيكَ إلا تَمرةً أو تَمرتَينِ، وإنْ لم يكُن فيهِ عَلامَتاهُما، نحو: اشتَريتُ التَّمرَ، ولَقِيتُ الرِّجالَ، فالفَرقُ بَينَ ذي اللامِ

(١) العصر ٢-٣.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

والمجرَّدِ أنَّ المجرَّدَ لأجلِ التَّنوينِ الذي فيهِ للتنكيرِ يُفيدُ أنَّ ذلكَ الاسمَ بَعضٌ مِن جُملةٍ، فَمَعنى: رأيتُ تَمراً ورِجالاً، شَيئاً مِن التَّمرِ وجماعَةً مِن الرجالِ، بِخلافِ المعرَّفِ باللامِ فإنَّ المرادَ بهِ الماهيَّةُ مُجرَّدَةٌ عَن البَعضيَّةِ، لَكِنَّ البَعضيَّةَ مُستفادةٌ مِن القرينةِ كالرُؤيةِ، فَكأنَّكَ قُلتَ: رأيتُ هذا الجِنسَ واشتريتُ هذا الجِنسَ، فَهُوَ كَعامٍّ مَخصوصٍ بالقرينةِ، فالمجردُ وذُو اللامِ، إذن، بالنظرِ إلى القَرينةِ بِمعنًى، وبالنظرِ إلى أنفسِهما مختلفانِ، فَمِن ثَمَّ جازَ وَصفُ المعرَّفِ باللامِ/ مِن هذا النوعِ بالمنَكَّرِ، نحوَ قولِهِ[١]:

٣٧٠/ب

ولَقَد أَمُرُّ على اللئيمِ يَسُبُّني .....

فَعَلى هذا كُلُّ لامِ تَعريفٍ لا مَعنى للتَّعريفِ فيها إلا التي للمعهودِ الخارِجيِّ" انتهى.

قوله[٢]: "وَهِيَ ثلاثَةُ أنواعٍ كالتي للعَهدِ" ما ذُكر مِن أنَّ لامَ الاستِغراق جِنسيَّةٌ أيضاً هو ما ذَهبَ إليهِ المحققونَ[٣]، وتَقسيمُ (أل) المعرفَةِ إلى عَهديَّةٍ وجِنسيَّةٍ هو قَولُ الجمهورِ[٤]، وزَعمَ ابنُ معزوز[٥] إنَّها للعَهدِ الذِّهنيِّ لا غَير، وهو رأيُ[٦] السَّكاكي[٧] على ما هو مُقررٌ في مَحلِّهِ.

---

(١) سبق تخريجه ص٤٨٢.

(٢) مجيب الندا٢٠٨.

(٣) ينظر: شرح الشذور١٩٥، وهمع الهوامع١/٣٠٩.

(٤) ينظر: تسهيل الفوائد٤٢، وتعليق الفرائد٢/٣٥٦، وتمهيد القواعد٢/٨٢٥، وهمع الهوامع١/٣١٠.

(٥) هو يوسف بن معزوز بن إبراهيم بن عبد العزيز القيسي، أخذ النحو عن السهيلي، من مؤلفاته: شرح على الإيضاح، وتنبيهات على أغلاط الزمخشري في المفصل، (ت/٦٢١هـ). ينظر: البلغة٣٢١، وبغية الوعاة٢/٣٦٢.

ينظر رأيه في: تعليق الفرائد٢/٣٥٦، وتمهيد القواعد٢/٨٢٥، وهمع الهوامع١/٣١٠.

(٦) ينظر: مفتاح العلوم٢١٥.

(٧) في أ: الكسائي.

قوله[١]: "لأنَّها إمَّا أنْ تَكونَ: لِبيانِ الحقيقةِ مِن حَيثُ هيَ" [فتُسمَّى التي لِبَيانِ الحقيقةِ مِن حيثُ هيَ][٢] لامُ الحقيقةِ ولامُ الطَّبيعةِ، وقد تُسمَّى لامُ الجنسِ، ومِنها الدَّاخِلةُ على المعرِّفاتِ.

قوله[٣]: "أي: لا باعتِبارِ شَيءٍ" تَفسيرٌ لِقولِهِ: (مِن حيثُ هِيَ)، ولا يَخفى أنَّه لا يَلزمُ مِن عَدمِ اعتِبارِ الشَّيءِ عَدَمُهُ، فَلا إشكالَ في جَعلِ بَعضِهم العَهدَ الذِّهنيَّ باصطِلاحِ أهلِ المعاني فَرداً مِن تَعريفِ الحقيقةِ، وتَفصيلُ المقامِ أنَّ المعرَّف بِلامِ الجنسِ _أي: المشار بِهِ إلى الطبيعةِ والحقيقةِ_ قد يُعتبرُ بواسِطةِ القَرينةِ وجودهُ إمَّا في ضِمنِ بعضِ الإفرادِ كما في العهدِ الذِّهني، أو في ضِمنِ الكُلِّ كما في الاستِغراقِ، فصارَت الماهِيةُ مَشروطَةً بشرطٍ، وقد لا يُعتَبرُ الوجودُ، فإمَّا أنْ تَعتبرَ عَدَمَ الوجودِ خَارِجاً كما في قَولِنا: الإنسانُ نَوعٌ، أو لا تَعتَبرَ الوجودَ والعَدمَ أصلاً كَما في المعرِّفاتِ، فإنَّ التَّعريفَ صادِقٌ على الأفرادِ كُلاً وبعضاً.

قوله[٤]: "كأهلكَ النَّاسَ الدينارُ والدِّرهمُ، أي: جِنسُهُما" أي: أهلَكَ حقيقةَ النَّاسِ حقيقةُ الدِّينارِ وحقيقةُ الدِّرهَمِ.

فائدةٌ: قال بَعضُ المفسِّرين[٥]: سُمِّيَ الذَّهبُ ذَهَباً؛ لأنَّه يَذهَبُ ولا يَبقى، وسُمِّيت الفِضَّةُ فِضَّةٌ؛ لأنَّها تَنفَضُّ ولا تَبقى، وسُمِّيَ المضروبُ مِنهُما ديناراً أو دِرهَماً؛ لأنَّ آخِرَهُ نارٌ وَهمٌّ، وأنشَد:

---

(١) مجيب الندا١٠٨/٢.
(٢) ساقط من أ .
(٣) مجيب الندا١٠٨/٢.
(٤) مجيب الندا١٠٨/٢.
(٥) ينظر: تفسير الثعلبي٢٥/٣، ٣٧/٥، وتفسير البغوي٤١٧/١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

النارُ آخِرُ دِينارٍ نَطَقتَ بِهِ والهَمُّ آخرُ هذا الدرهمِ الجارِي/ ٣٧١ أ

والمرءُ بَينَهُما ما لم يَكُن وَرِعاً مُعَذَّبُ القَلبِ بينَ الهَمِّ والنَارِ[١]

قوله[٢]: "﴿مِنَ ٱلْمَآءِ﴾[٣]" (أل) فيهِ لحقيقةِ ما صَدَقَ عليهِ ماءٌ، ولو مُثِّلَ بالرَّجُلِ خَيرٌ مِن المرأةِ لَكانَ أظهَرُ، فإنَّ الحقيقةَ لا وجودَ لها في الخارِجِ. انتهى.

قوله[٤]: "أي: مِن حَقِيقَةِ الماءِ المَعرُوفِ" أي: لا مِن كُلِّ شيءٍ اسمهُ ماءٌ.

قوله[٥]: "وَهَذِهِ لا تَخلُفُها كُلٌّ، لا حَقِيقَةً ولا مَجازاً" نُقِضَ بنَحوِ قولك: ادخُلِ السُّوقَ حيثُ لا عَهدَ في سوقٍ خاصٍّ، أي: ادخُل سوقاً، فإنَّ (كُلاً) لا تَخلفُ (أل) فيهِ، واللامُ فيه ليست للحقيقَةِ بل المرادُ بمدخولِها فَردٌ مُبهمٌ، فَليُتَأمَّل، وسَيأتي ما يُعلمُ مِنهُ جَوابُ ذَلكَ.

وفي المغني[٦]: "وبَعضُهُم يَقولُ في هذهِ _أي: في (أل) الجنسيَّةِ التي لا يَخلفُها كُلٌّ لا حَقيقةً ولا مَجازاً_[٧]: إنَّها لِتَعريفِ العَهدِ، فإنَّ الأجناسَ أمُورٌ

---

(١) البيتان من البسيط.
وهما للبستي في الدر الفريد ١٨١/٤.
وبلا نسبة في روض الأخبار للأماسي١٢٧، وزهر الأكم١١٥/٣.
(٢) مجيب الندا٢٠٨.
(٣) الأنبياء٣٠.
(٤) مجيب الندا٢٠٨.
(٥) مجيب الندا٢٠٨.
(٦) مغني اللبيب٦٢/١.
(٧) الجملة الاعتراضية زيادة من المؤلف.

مَعهُودةٌ في الأذهانِ مُتَميِّزٌ بَعضُها عَن بَعضٍ، ويُقَسَّمُ المعهودَ إلى شَخصٍ وجِنسٍ" انتهى.

قال ابنُ مالكٍ في شَرحِ الكافيةِ[١]: "ويَلحقُ بالعَهدِ ما يُسميهِ المتَكلِّمونَ[٢]: تَعريفُ الماهِيَّةِ، كقولِ القائلِ: اشترِ اللحمَ؛ لإنَّ قائلَ هذا إنَّما يُخاطِبُ مَن هو مُعتادٌ بِقضاءِ حاجَتِهِ، فَقَد صارَ ما يَبعثُهُ لأجلِهِ مَعهوداً بالعِلمِ فَهو كالمذكورِ أو المشاهَدِ" انتهى.

وقال التَّفتازانيُّ في التَّلويحِ[٣]: "وفي غيرِه اللامُ بالإجماعِ للعَهدِ، ومَعناهُ الإشارةُ والتَّعيينُ والتَّمييزُ، والإشارَةُ إمّا إلى حِصَّةٍ مُعيَّنةٍ مِن الحَقيقةِ، وهو تَعريفُ العهدِ، وسواءٌ كانَ المعهودُ مَذكوراً صَريحاً أو كِنايةً أو لم يَكُن مَذكوراً بل كانَ حاضراً كَما في صِفةِ المنادى واسمِ الإشارَةِ، أو لم يَكُن حاضِراً بَل كانَ مَعلوماً للمُخاطَبِ، نحو: ركبَ السُّلطانُ وأغلَقَ البابَ، وإمَّا إلى نفسِ الحقيقةِ، وذلكَ قد يَكونُ بحيث لا يُفتقَرُ إلى اعتِبارِ الأفرادِ، ٣٧١/ب وهو تَعريفُ الحقيقةِ والماهِيةِ، وقد يَكونُ بحيث يُفتقَرُ إليهِ، وحِينئذٍ إمّا أنْ تُوجدَ فيه قَرينةُ/ البَعضيَّةِ كما في: ادخُلِ السُّوقَ، وهو العَهدُ الذِّهنيُّ، أو لا وَهُوَ الاستِغراقُ، فالعَهدُ بِهذا المعنى والاستِغراق مِن فُروعِ الحقيقةِ" انتهى.

واعلَم أنَّهُ لا يَصحُّ الاستِثناءُ مِن المعرَّفِ بلامِ الحقيقةِ قَطعاً، وذَلكَ لأنَّكَ إذا قُلتَ: الرَّجلُ خَيرٌ مِن المرأةِ، فالنَّظرُ فِيهِ إلى الحَقيقةِ والماهِيةِ مِن حيثُ هيَ، فَلا يَصحُّ أنْ تَقولَ: إلا فلانَةً؛ لأنَّكَ لم تَحكُم أولاً على الأفرادِ حتَّى تُخرِجَ مِنها فرداً.

---

(١) شرح الكافية ١/٢٢٢.

(٢) ينظر: الفروق للقرافي ٢/٩٥.

(٣) شرح التلويح ١/٩٦.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

قولُه[١]: "أو لاستِغراق أفرادِهِ" أي: لتَعريفِ الجنسِ الذي أُريدَ بهِ استِغراقُ أفرادِهِ بأنْ أُريدَ هو في ضِمنِ جَميعِها، والمرادُ بالأفرادِ المستَغرقَةِ فِيما إذا كان مَصحوبُها جَمعاً هو الآحادُ لا الجموعُ على ما نَقَلَهُ العَلَّامَةُ الثاني السَّعدُ التَّفتازانيُّ عن أكثرِ أئمَّةِ الأصولِ[٢] والنَّحوِ[٣] وعن تَصريحِ أئمَّةِ التَّفسيرِ[٤] وعَن دِلالةِ الاستِقراءِ، قال[٥]: "ولهذا صَحَّ بِلا خِلافٍ، نحو: جاءَني القَومُ أو العلماءُ إلا زَيداً، أو إلا الزَّيدينِ، مع امتناعِ قولِكَ: جاءَني كُلُّ جَماعةٍ مِن العُلماءِ إلا زَيداً، على سَبيلِ الاستِثناءِ المتَّصِلِ" انتهى، وذَلك لأنَّ المستَثنى في الاستِثناءِ المتَّصِلِ يَجبُ أنْ يَكونَ مِن أفرادِ مَدلولِ المستَثنى مِنهُ لا مِن أجزائِهِ، لا يُقالُ: فالمستَثنى في مِثلِ: جاءَني العُلماءُ إلا زَيداً ليسَ مِنَ الأفرادِ؛ [لأنَّ أفرادَ][٦] الجموعِ جُموعٌ لا آحاد، لأنَّا نَقولُ: الصَّحيحُ أنَّ الحُكمَ في الجَمعِ المعرَّفِ غَيرِ المحصورِ إنَّما هُوَ على الآحادِ دونَ الجُموعِ بِشهادةِ الاستِقراءِ والاستِعمالِ، وقوله: (مَع امتناعِ قولِك) إلى أخرِهِ، قَد صَرَّحَ بذلكَ الشيخُ الرضيُّ[٧] في بَحثِ التَّعريفِ باللامِ، لَكنَّهُ قال قَدَّسَ اللهُ سِرَّهُ في بَحثِ ألفاظِ العامِ مِن التَّلويحِ[٨]: إنَّهُ يَصحُّ الاستِثناءُ في قولِنا: جاءَ القَومُ إلا زَيداً، مَع أنَّهُ لا يَتناولُ كُلَّ فَردٍ باعتِبارِ أنَّ مَجيءَ المجموعِ لا يُتصَوَّرُ بدونِ كُلٍّ

(١) مجيب الندا٢٠٨.
(٢) ينظر: المعتمد للبصري١٩٦/١، والتمهيد في أصول الفقه١٤/٢، والبحر المحيط للزركشي١١٥/٤.
(٣) ينظر: المقتضب٤١١/٤، والأصول٢٨١/١.
(٤) ينظر: التفسير البسيط للواحدي٤٤٧/٣.
(٥) المطول٨٥.
(٦) ساقط من ب .
(٧) ينظر: شرح الكافية للرضي ق٧٨٢/٢/١.
(٨) ينظر: شرح التلويح٩٠/١.

فَردٍ، [وقال][١] بذلكَ المحقِّقُ الشَّريفُ أيضاً في حاشِيةِ التَّلويحِ[٢] في بَحثِ الاستِثناءِ.

ومما يُؤيدُ ذَلكَ أنَّهُ يَصحُّ الاستِثناءُ في أسماءِ العَددِ في قولنا: أكلتُ الشَّاةَ إلا رَأسَها، مَع أنَّ المستثنى[٣] جُزءٌ لا فَردٌ/ فَلا يلزمُ أن تَبطُلَ الجمعيةُ، ويكون استِغراقُ[٤] الجَمعِ بِمعنى استِغراقِ[٥] الفردِ، وتَقَدَّمَ عن الرضيِّ[٦]: "أنَّ المفردَ يَعمُّ جَميعَ المفردِ، والمثنى يَعُمُّ جَميعَ المثنى، فلا يُستَثنى مِن المفردِ إلا المفردِ، فَقُولكَ: إنَّ الرجلَ خَيرٌ مِن المرأةِ إلا الزيدَينِ، أي: إلا كُلَّ واحدٍ مِنهُما، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾[٧]، أي: إلا كُلَّ واحدٍ مِنهُم، ولا يَجوزُ أنْ تَقولَ: الرجُلُ يَرفعُ هذا الحَجَرَ إلا الزيدَينِ معاً، إلا في الاستثناءِ المنقَطِعِ، وكذا لا يُستَثنى مِن المثنى إلا المثنى، فَمَعنى: إنَّ الرجُلَينِ يَرفعانِ هذا الحَجَرَ إلا إخوتكَ، أي إلا اثنينِ مِنهُم كَما تَقدمَ، وأمَّا الجَمعُ فَيَصِحُّ استثناءُ الجمعِ والواحدِ والمثنى مِنهُ". ٣٧٢/أ

قوله[٨]: "وَهِيَ التي تَخلُفُها (كُلٌّ) حَقيقةً" اعلَم أنَّ (حقيقةً) حالٌ مِن (كُلٌّ)، وإذا أفردَ مصحُوبُ (أل) هذهِ فاعتبارُ لفظِهِ فِيما لَهُ مِن نَعتٍ، وغَيرُهُ أَولى مِن اعتبارِ مَعناه، أمّا اعتِبارُ اللفظِ في النَّعتِ، فنحو: ﴿وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ

(١) ساقط من ب .
(٢) ينظر: شرح التلويح١/٩١.
(٣) في أ: الشيء.
(٤) في أ: الاستغراق.
(٥) في أ: الاستغراق.
(٦) شرح الكافية للرضي ق٢/١/٤٩٥-٤٩٦.
(٧) العصر٢-٣.
(٨) مجيب الندا٢٠٨.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ ﴾[١]، ﴿لَا يَصْلَىٰهَآ إِلَّا ٱلْأَشْقَى ﴿١٥﴾ ٱلَّذِى كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ﴾[٢]، وقد يُقالُ: إنَّ (أل) في ذَلكَ ليسَت للشُّمولِ، وإنَّما هِيَ لتَعريفِ الماهِيةِ، وأمَّا اعتِبارُ المعنى فِيهِ فَكَقَولِهم فِيما حَكاهُ الأخفَشُ[٣]: " [أهلَكَ الناسَ][٤] الدِّينارُ الصُّفرُ والدِّرهمُ البيضُ"، كَذا مَثَّلَ لهُ بَعضُهُم، وفيهِ نَظرٌ، إذ ليسَ المرادُ أهلَكَ النّاسَ كُلُّ دينارٍ وكُلُّ دِرهمٍ، ولا دِلالةَ في قَولِه تَعالى: ﴿أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا۟ عَلَىٰ عَوْرَٰتِ ٱلنِّسَآءِ ﴾[٥] على ذَلكَ؛ لأنَّ الطِّفلَ يُستَعملُ بأصلِ الوَضعِ للجَمعِ، وأمَّا اعتِبارُ اللفظِ في غَيرِ النَّعتِ في نَحو: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾[٦] أي: كُلُّ إنسانٍ، فاعتُبِرَ لفظُهُ في الحالِ الواقِعةِ مِنهُ، فأُفرِدَ، وأمَّا اعتِبارُ المعنى فِيهِ فَكَقولِهِ تَعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ ﴾[٧]، ثُمَّ قال: ﴿لَتَرْكَبُنَّ ﴾[٨] بِفتحِ الباءِ على خِطابِ الإنسانِ، وبالضَّمِ على خِطابِ الجنسِ كذا في الزَّمخشري[٩]، فَقَد اعتَبرَ المعنى في غَيرِ النَّعتِ فأتى بِضميرِ الجمعِ وإنْ كان مَصحوبُها/ مُثنى[١٠]، نَحو: نِعمَ الرَّجُلانِ الزَّيدانِ، أو مَجموعاً، كقولِهِ تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾[١١] لم يُجزِ فِيما لَهُ مِن نَعتٍ وغَيرِهِ إلا اعتِبارُ اللفظِ. ٣٧٢/ب

(١) النساء٣٦.
(٢) الليل١٥-١٦.
(٣) معاني القرآن١/١٨٣.
(٤) ساقط من أ .
(٥) النور٣١.
(٦) النساء٢٨.
(٧) الانشقاق٦.
(٨) الانشقاق١٩.
(٩) ينظر: الكشاف٤/٧٢٧.
(١٠) في ب: شيء.
(١١) المؤمنون١.

قوله[١]: "﴿ضَعِيفًا﴾" حال.

قوله[٢]: "﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾[٣]" تقدَّمَ عن الرضيِّ[٤] أنَّ المفردَ لا يُستثنى مِنهُ إلا مُفرَد، فالمعنى: أنَّ كُلَّ إنسانٍ لَفي خُسرٍ في مَساعيهِ وصَرفِ عُمرِه في مَطالبِهِ لا كُلَّ واحِدٍ مِن الذينَ آمنوا، وكانَ عَدَمُ ذِكرِ بَقيَّةِ أوصافِ المستَثنى في الآيةِ تَمامَ التَّمثيلِ بِدونِها معَ الإشارةِ إلى كِفايةِ مُجرَّدِ الإيمانِ في دَفعِ كَمالِ الخُسرِ الذي يَتحقَّقُ بِهِ الشَّقاء.

قوله[٥]: "أو لاستِغراقِ صِفاتِهِ" أي: أو لِتعريفِ الجنسِ الذي أُريدَ بِهِ استِغراقُ صِفاتٍ[٦] له مُبالَغَةً في المدحِ أو الذَّمِ، بأنْ أُريدَ بِهِ جَميعُ صِفاتِ أفرادِهِ مُبالغاً فيهِ غَيرَ مُحقِّقٍ ومُطابِقٍ للواقِعِ.

قوله[٧]: "وَهِيَ التي تَخلُفُها (كُلٌّ) مَجازاً" اعتُرِضَ[٨] "بأنَّهُ يَصدُقُ على الاستِغراقِ العُرفيِّ، نحو: جَمَعَ الأميرُ الصَّاغةَ، أي صَاغَةَ بَلَدِهِ أو مَملَكَتِهِ؛ لأنَّهُ المفهومُ عُرفاً لا صَاغَةَ الدنيا، فإنَّ (كُلاً) تخلُفُ الأداةَ فيهِ بِتجوُّزٍ، وليسَت لشُمولِ الخَصائِصِ، بَل لشُمولِ بَعضِ ما يصلحُ لهُ اللفظُ".

---

(١) مجيب الندا٢٠٨، والنص بتمامه: "﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾".

(٢) مجيب الندا٢٠٨، والنص بتمامه: "وتُعرَفُ بصحةِ الإسنادِ مِن مَدخولها، نحو: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾".

(٣) العصر ٢-٣.

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي ق٢/١/٤٩٥.

(٥) مجيب الندا٢٠٩.

(٦) في أ: صفاته.

(٧) مجيب الندا٢٠٩.

(٨) تعليق الفرائد ٢/٣٥٩.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وأجيبَ: "بأنَّ الاستِغراقَ الحقيقيَّ أنْ يُرادَ كُلُّ فَردٍ ممَّا يَتَناولُه اللفظُ بِحسبِ اللغَةِ، والعرفيُّ أنْ يُرادَ كُلُّ فَردٍ مما يَتناولُهُ بِحسبِ مُتفاهَمِ العُرفِ" كذا في المطوّلِ[١]، والأَولى أنْ يُقالَ: بحسبِ الوضعِ بَدلَ بِحسبِ اللغةِ؛ لأنّه لو أُريدَ بالصلاةِ جَميع أفرادِها نَظراً إلى وَضعِ الشَّرعِ كانَ استِغراقاً حَقيقياً.

وعلى ما تقرَّرَ لم يخلُف (كُلٌّ) في الاستِغراقِ العُرفي اللامَ مَجازاً وإنَّما خَلفَتها حقيقةً، ولو سُلِّمَ فَقَد صرَّحَ ابنُ سِينا وكَثيرٌ مِنَ المحقِّقينَ[٢] بأنَّ الغَّرضَ مِن تَفسيرِ الشَّيءِ قَد يكونُ تمييزُه عَن شَيءٍ مُعيَّنٍ فَيُكتَفى بما يُفيدُ الامتيازُ عَنهُ، وبأنَّ التَّعريفاتِ النَّاقِصةِ يَجوزُ أنْ تَكونَ أعَمَّ مِن المعرَّفِ، وكُتُبُ الأدَباءِ[٣] مَشحونةٌ/ بذلكَ. ٣٧٣/أ

"وأمَّا ما أُجيبَ بِهِ مِن أنَّ الكَلامَ في (أل) المعرِّفةِ و(أل) في الصَّاغَةِ مَوصولٌ على الأصَحِّ؛ لأنَّ الصَّاغةَ جَمعُ صائغٍ، واللامُ في اسمِ الفاعِلِ واسمِ المفعولِ اسمُ موصولٍ عِندَ[٤] مَن تَقدَّمَ، فمَحلُّ الخِلافِ إنَّما هو[٥] في اسمِ الفاعِلِ واسمِ المفعولِ بمعنى الحُدوثِ، والصَّائغِ ليسَ في مَعنى الحدوثِ"[٦].

قوله[٧]: "أي: الجامعُ لِصفاتِ الرِّجالِ المَحمُودةِ" بَيانٌ لحاصِلِ المعنى المرادِ لا لمدلُولِ اللفظِ، إذ مَدلُولُهُ: أنتَ كُلُّ رَجُلٍ، مُبالغةً، والمرادُ مِنهُ: أنتَ الجامعُ لصِفاتِ الرِّجالِ المحمودَةِ، ثُمَّ التَمييزُ في قَولِكَ: أنتَ الرَّجلُ عِلماً،

(١) المطول٨٢.
(٢) ينظر: المنصف للشمني١/١٢١، وحاشية العطار١/١٨٦.
(٣) ينظر: شرح التلويح١/١٦.
(٤) في ب: نحو إن.
(٥) في ب : معنى .
(٦) المطول٨٢.
(٧) مجيب الندا٢٠٩١، والنص بتمامه: "نحوَ: زيدٌ الرَّجُلُ، أي: الجامعُ لِصفاتِ الرِّجالِ المَحمُودةِ"

يُنافي أنَّ (أل) لِخصائصِ الجنسِ على الشُّمولِ، إذ التَّمييزُ طِبقَ المميَّزِ إفراداً أو غَيرَهُ، والمميَّزُ إذا كانَ هو خَصائصُ الجنسِ العِلمِ والكِتابةِ وغيرهما، والتمييزُ نَوعٌ مِنهُ فالصوابُ أنَّ (أل) في نَحوهِ للجنسِ، أي: الماهِية مُبالغةٌ فيهِ، كما قال في التَّلخيص[١] في بَحثِ تَعريفِ المسنَدِ باللامِ: وقَد يُقصدُ قَصرُ الجنسِ تَحقيقاً نحو: زَيدُ الأمير، أو مبالغةً لِكمَاله فيهِ، نحوَ: عَمرو الشُّجاع، وقد يُقال: المرادُ إنَّها لشُمولِ خَصائصِ الجنسِ باعتبارِ العُنوانِ الذي عبَّرَ بِهِ عن مَصحوبِها وما يَتعلَّقُ بِه.

قوله[٢]: "والمُختارُ جوازُ نِيابَتِها[٣] عنِ الضَّميرِ المُضافِ إليهِ" أي: رابِطاً كانَ أو غَيرَهُ، [فالأول][٤] نحو: ﴿فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِيَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾[٥] أي: مأواهُ، والثَّاني نحو: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾[٦]، أي: رأسِي، وعلى هذا فالضَّميرُ أعمُّ مِن ضَميرِ الغائبِ والمخاطَبِ، والمجوزُ لِذلكَ الكوفِيَّةُ[٧] وبَعضُ البَصريينَ[٨] وكَثيرٌ مِن المتأخِرينَ[٩]، وخَرَّجوا عليهِ: ﴿فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِيَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾[١٠]، ومَررتُ حَسَنِ الوَجهُ، وضُرِبَ زَيدٌ الظَهرُ والبَطنُ، إذا رَفعَ الوَجهَ والظَّهرَ والبطنَ، ومَنَعهُ أكثر البَصريِّينَ، وقدَّروا[١١]: (لَهُ) و(مِنهُ).

---

(١) ينظر: المطول٧٩.
(٢) مجيب الندا٢٠٩.
(٣) أي: أل.
(٤) ساقط من أ.
(٥) النازعات٤١.
(٦) مريم٤.
(٧) ينظر: شرح المفصل١١٧/٤، والبحر المحيط١٧٠/٥، والجنى الداني١٩٩، وهمع الهوامع٣١١/١.
(٨) ينظر: معاني القرآن للزجاج٢٨١/٥، وشرح التسهيل٢٦٢/١، والجنى الداني١٩٩،
(٩) ينظر: تعليق الفرائد٣٦١/٢، وهمع الهوامع٣١١/١.
(١٠) النازعات٤١.
(١١) ينظر: معاني القرآن للزجاج٢٨١/٥، والكشاف٦٩٨/٤، والتبيان للعكبري١١٠٣/٢، والبحر المحيط١٧٠/٥.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وقال الرَّضيُّ[١]: "تكونُ اللامُ عِندَ الكوفيينَ عِوضاً مِن الضميرِ، نحو: رَجُلٌ حَسَنُ الوجهِ، أي: وَجهُهُ، وعندَ/ البصريينَ لا يُعَوَّضُ مِن الضميرِ في كُلِّ مَوضعٍ شَرَطَ فيهِ الضميرَ كالصلةِ والصفةِ إذا كانت جملةً والخَبَرُ المشتقُّ، وتجوزُ في غَيرِهِ، كَقولِهِ[٢]: ٣٧٣/ب

لِحافي لِحافُ الضَّيفِ والبُردُ بُردُهُ .....

وقال الكوفيُّونَ[٣]: قَد تَكونُ اللامُ للتَّعظيمِ كَما في الله، وفي الأعلامِ، ولا يُعرِّفُها البصريونَ" انتهى.

قوله[٤]: "﴿فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِيَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾[٥]" وذلكَ أنَّ هَذهِ الجُملةَ خَبَرٌ مِن: ﴿خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ﴾[٦]، فَلَو لم تَكُن (أل) في ﴿ٱلْمَأْوَىٰ﴾ نَائِبةً عَن الضَّميرِ خلتِ[٧] الجُملَةُ الواقِعةُ خَبراً عنه مِن عائدِ المبتَدأ.

---

(١) شرح الكافية للرضي ق٢/١/٥٠١-٥٠٢.

(٢) صدر بيت من الطويل، وهو لعتبة بن بجير في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي١٢٠٦، وعجزه:

..... ولم يُلهِني عَنهُ غَزالٌ مُقَنَّعُ

وهو لعقبة الدارمي في أمالي ابن الشجري٢/٥٠٠.

وهو لهما في الخزانة للبغدادي٤/٢٥٢، ٤/٢٥٤.

وهو بلا نسبة في البيان والتبيين١/٣٣، وعيون الأخبار٣/٢٦٣.

والشاهد فيه: (أل) في (البرد) عوض من المضاف إليه، والتقدير: وبردي برده.

(٣) ينظر: الجنى الداني٢٠٠.

(٤) مجيب الندا٢٠٩.

(٥) النازعات٤١.

(٦) النازعات٤٠.

(٧) في أ: حكت.

قوله[١]: "وقَيَّدَهُ ابنُ مالكٍ[٢] بغيرِ الصِّلَةِ" فَخرجَ نحو: زَيدٌ الذي ضَربتَ[٣] الظَّهرَ والبَطنَ، أي: ظَهرهُ وبَطنه، وكَثيرٌ لم يَتعرَّض إلى ذَلكَ فَلا تَقومُ (أل) عِنده فيها مَقامَ الضَّميرِ، وأمَّا قولُهم: أبو سعيدٍ الذي رويتَ عَن الخُدريِّ، أي: عَنهُ، فَلا يَطَّرِد.

قوله[٤]: "وجوّزَ الزَّمَخشَريُّ نِيابَتَها عَن الاسمِ الظَّاهِرِ" فإنَّه قَال في الكَشَّافِ[٥] في ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلۡأَسۡمَآءَ كُلَّهَا ﴾[٦]: "أي: أسماءَ المسَميات، فَحَذفَ المضافَ إليهِ، لِكَونِهِ مَعلُوماً مَدلولاً عَليهِ بِذِكرِ الأسماءِ؛ لأنَّ الاسمَ لابُدَّ لهُ مِن مُسمَّى، وعُوِّضَ منهُ اللامُ، كقولِهِ تعالى: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا ﴾[٧]" انتهى.

قال التَّفتازانيُّ في حاشِيتِه[٨]: "إنّما احتاجَ إلى اعتِبارِ هذا الحَذفِ ليَتحقَّقَ مرجعُ [الضَّميرِ مِن ﴿عَرَضَهُمۡ﴾، ويَنتَظِمَ مَعَهُ: ﴿أَنۢبِـُٔونِي بِأَسۡمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾[٩]][١٠]، ولم يَجعلِ المحذوفَ مُضافاً، أي: مُسمَّياتِ الأسماءِ؛ ليَنتَظِمَ تَعلُّقُ الأنباءِ بالأسماءِ فِيما ذُكرَ بعدَ التَّعليمِ، _ثُمَّ قال_: وقَد نفى أنْ تَكونَ

---

(١) مجيب الندا٢٠٩.
(٢) ينظر: شرح التسهيل ١/٢٥٩.
(٣) في ب: ضرب.
(٤) مجيب الندا٢٠٩.
(٥) الكشاف ١/١٢٥_١٢٦.
(٦) البقرة٣١.
(٧) مريم٤.
(٨) حاشية الكشاف ١/٣١٣.
(٩) البقرة٣١.
(١٠) ساقط من أ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

(أل) نائبةً عَن المضافِ إليهِ في قولِه تَعالى: ﴿فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِيَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾[١] فَوَجَبَ أنْ يُحمَلَ كَلامُهُ هُنا على أنَّ الأصلَ أسماءُ المسمَّياتِ، وأنَّ الأسماءَ أُريدَ بِها أسماءٌ مَعروفَةٌ مَعهودةٌ، فأُتيَ بالتَّعريفِ اللاميِّ قائماً مقامَ التَّعريفِ الإضافيِّ، وليسَت اللامُ عِوضاً عن المضافِ إليهِ توفيقاً بين كَلامَهِ" انتهى.

قولُه[٢]: "وأبُو شامَةَ[٣] نِيابَتَها عَن ضَمِيرِ المُتَكَلِّمِ" فإنّه قال في قولِهِ[٤]:

بَدَأتُ بِاسمِ اللهِ في النَّظمِ أوَّلاً .....

"إنَّ الأصلَ: في نَظمِي"، فَجوَّزَ نِيابَتَها عَن ضَميرِ/ المتَكلِّم. ٣٧٤/أ

قولُه[٥]: "وَقَد تَكُونُ (أل) زائدَةً" والمرادُ بالزَّائدةِ غيرِ المؤثِّرةِ للتَّعريفِ، وليسَ المرادُ بالزَّائدةِ الصَّالحَ للسُّقوطِ؛ لأنَّها قَد تَكونُ لازمةً، واللازمُ لا يَصلُحُ للسُّقوطِ، وبتفسيرِ[٦] الزَّائدِ بما ذَكَرَ اندَفعَ النَّظرُ الذي ذَكَرَهُ الدَّماميني[٧] في حَواشي التَّسهيلِ؛ لأنَّ العِلمَ بالغَرَضِ هو مَجموعُ اللفظِ الألفُ

---

(١) النازعات٣٩.

(٢) مجيب الندا٢٠٩.

(٣) هو عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الشافعي، المعروف بأبي شامة، المقرئ النحوي، من مؤلفاته: إبراز المعاني من حرز الأماني، (ت/٦٦٥هـ). ينظر: تذكرة الحفاظ١٦٨/٤، وغاية النهاية٣٦٥/١.

ينظر رأيه في إبراز المعاني٩.

(٤) صدر بيت من الطويل، وهو لأبي محمد الشاطبي في متن الشاطبية١/١، وعجزه:

..... تَبارَكَ رَحماناً رَحيماً ومَوئِلَا

وهو بلا نسبة في مغني اللبيب٥٣٣/٢.

(٥) مجيب الندا٢١٠.

(٦) في أ: وبتقسيم.

(٧) ينظر: تعليق الفرائد٣٦١/٢.

واللامُ وما بَعدها، فهي كالجيمِ مِن جَعفَرٍ، ومِثلُ هذا: لا يُقالُ بأنَّهُ زائدٌ، ووَجهُ الدَّفعِ أنَّهُ بَعدَ تَسليمِ أنَّ العِلمَ بِحسَبِ الغَرَضِ هو المجموعُ مِن (أل) وما بَعدَها، المرادُ بـ(أل) الزَّائدةِ هي التي لا تَدُلُّ على تَعريفٍ، سَواءً جُعِلَت جُزءاً مِن لَفظِهِ أو لا، دلّت على مَعنًى غَيرِ التَّعريفِ أو لا أو لم تَدُلُّ على شَيءٍ أصلاً.

قوله[١]: "كاللاتِ" قال الشُّمنيُّ[٢]: "واللاتُ اسمُ صَنَمٍ، لم أقِف على ما نُقِلَ عَنهُ في قِراءتِهِ بتَخفيفِ التّاءِ، وهي قِراءةُ الجُمهور، (قال قتادَةُ: كانَ بالطَّائفِ، وقال ابنُ زَيدٍ: كانَ بِنخلةٍ عِندَ سوق عُكاظٍ)[٣]، وأمّا قِراءَتُهُ[٤] بتَشديدِ التّاء وهيَ قِراءةُ ابنِ عَبّاسٍ ومُجاهدٍ وابنِ كثيرٍ في روايةٍ فقالَ ابنُ عَبَّاسٍ[٥]:" كانَ رَجُلاً بِسوق عُكاظٍ يَلُتُّ السَّمنَ والسَّويقَ للحُجَّاجِ عِندَ صَخرَةٍ"، وقيل[٦]: "على حَجَرٍ فَلمّا مَاتَ عَبَدوا ذَلكَ الحَجَرَ وسَمَّوهُ باسمِهِ"، وقِيلَ[٧]: كانَ رَجُلاً عِندَ ذلكَ الصَّنمِ يَلُتُّ السَّويقَ ويُطعِمُهُ للحُجَّاجِ فَسُمِّي ذَلكَ الصَّنَمُ باسمِهِ، فَعلى هذا يَكونُ المنقولُ عَنهُ في التَّشديدِ اسمَ فاعِلٍ من اللتِّ، وممكنٌ أنْ يَكونَ المنقولُ عَنهُ في التَّخفيفِ كذلكَ، لكن بَعدَ تَخفيفِ التّاءِ"[٨].

---

(١) مجيب الندا١٠٢١.
(٢) حاشية الشمني على المغني١/١١١.
(٣) المحرر الوجيز لابن عطية٥/٢٠٠.
(٤) ينظر: النشر٢/٣٧٩.
(٥) البحر المحيط١٠/١٥.
(٦) البحر المحيط١٠/١٥.
(٧) ينظر: البحر امحيط١٠/١٥.
(٨) إلى هنا كلام الشمني.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وفي جَزمِ الشَّيخِ خالدٍ[١] بأنَّ اللاتَ [مُخفَّفِ اللاتّ][٢] بتَشديدِ التّاءِ مع قَولِه: إنَّهُ علَمُ مُؤنَّثٍ، نَظَرٌ لا يَخفى وجههُ.

قوله[٣]: "ونحوَ: ادخُلوا الأوَّلَ فَالأوَّلَ" قال شيخُ شيخِنا[٤]: "اعلَم أنَّ قصدَ المتَكلِّم بهِ الإشارةُ إلى الأوَّلِ في عِلمِ المخاطَبينِ ثم الأوَّلِ بعدَه في عِلمِهما أيضاً، فاللامُ فيهما للعهدِ الذهني لا زائدَةً، ثمَّ لمَّا كانَ ذلكَ حالاً ٣٧٤/ب
والحالُ واجبةُ/ التَنكيرِ أوَّلوا ذلكَ بوصفٍ نَكرةٍ يُفيدُ المرادَ، وهو[٥]: مُترتبين[٦]" انتهى.

واختلَفوا في أصلهِ، قال الرَّضيُّ[٧]: "مَذهبُ البصريينَ[٨] أنَّهُ (أفعَل)، ثُمَّ اختَلَفوا على ثلاثَةِ أقوالٍ:

جُمهورُهُم[٩] على أنَّهَ مِن تركيبِ (وَوَلٍ) كَدَدَنٍ، ولم يُستَعمَل هذا التركيبُ إلا في (أوَّل) ومُتَصرفاتِهِ.

وقال بَعضُهُم[١٠]: أصلُهُ (أوْأَلَ) مِن وَأَلَ[١١]، أي: نَجا[١٢]؛ لأنَّ النجاةَ السَّبق.

---

(١) ينظر: التصريح للأزهري١/١٨٣.
(٢) ساقط من أ .
(٣) مجيب الندا١٠٢.
(٤) حاشية اللقاني على أوضح المسالك٢٥أ-٢٥ب.
(٥) ينظر: شرح التسهيل٢/٣٢٦، وتوضيح المقاصد١/١٤٥، وشرح الأشموني٢/٦.
(٦) في أ: مترتب.
(٧) شرح الكافية للرضي ق٢/١/٧٨١-٧٨٣.
(٨) ينظر: التعليقة٣/٦، واللباب٢/٢٣٦، وشرح الشافية للرضي٢/٣٤٠.
(٩) ينظر: التعليقة٣/٧، والممتع الكبير٣٥٨، وشرح الشافية للرضي٢/٣٤٠.
(١٠) ينظر: اللباب٢/٢٣٦، والممتع الكبير٣٥٨.
(١١) في ب : أَوَل. وما في أ موافق لشرح الرضي.
(١٢) ينظر: الصحاح، مادة (وأل).

وقِيلَ[١]: أصلُهُ (أَأولَ) مِن آلَ، أي رَجَعَ؛ لأنَّ كُلَّ شَيءٍ يَرجِعُ إلى أوَّلِهِ، فَهُوَ أفعَل بمعنى مَفعُولٍ، كأشهَرَ وأحمَدَ، فَقُلِبَت الهمزةُ في الوجهينِ قَلباً شاذاً.

وقال الكوفيونَ[٢]: هُوَ مِن (فَوعَل) مِن وَأَلَ، فَقُلِبَت الهمزةُ إلى مَوضعِ الفاءِ.

وقال بعضُهُم[٣]: (فَوعَل) مِن تَركيبِ وَوَل، فَقُلِبَت الواوُ الأولى همزةً، وتَصريفُهُ كتَصريفِ أفعَل التفضيلِ، واستعمالُهُ بـ(مِن) مُبطلٌ لِكَونِهِ فَوعَلاً.

تَقولُ في تَصريفِهِ: الأوَّلُ، الأوَّلانِ، الأوَّلونَ، الأوائلُ، الأُولى، الأُولَيانِ، الأُولَياتِ، الأُوَل، وتَقولُ في الاستعمالِ: زَيدٌ أوَّلُ مِن غَيرِهِ، وَهُوَ أوَّلُهُم، وَهُوَ الأوَّلُ، ولَمَّا لم يَكُن لَفظُ أوَّل مُشتقاً مِن شَيءٍ مُستَعملٍ على القَولِ الصحيحِ خَفِيَ فيهِ مَعنى الوصفيَّةِ إذ هِيَ إنَّما تَظهَرُ باعتبارِ المشتَقِّ مِنهُ، واتِّصافِ ذلكَ المشتقِّ بِهِ، كأعلَمَ، فَصارَ مِثل: مَرَرتُ بِرَجُلٍ أَسَدٍ، أي: جَرِيءٍ، فلا جَرَمَ لم تُعتَبر وَصفيتُهُ إلا مَعَ ذِكرِ الموصوفِ قَبلَهُ ظاهراً، نحو: يَوماً أوَّلَ، أو ذِكرِ (مِن) التفضيليَّةِ بَعدَهُ ظاهِرةً، إذ هِيَ دَليلٌ على أنَّ (أفعَل) لَيسَ اسماً صريحاً كأَفكَلَ، فإنْ خَلا مِنهُما معاً ولم يَكُن مَعَ اللامِ والإضافةِ دَخَلَ فيه التنوينُ مَعَ الجرِّ لِخفاءِ وَصفيَّتِهِ، نحو: ما تَركتُ لَهُ أوَّلاً ولا آخِراً، ويَجوزُ حَذفُ المضافِ إليهِ مِن (أوَّل) وبِناؤهُ على الضَّمِّ إذا كانَ مُؤَولاً بِظرفِ الزمانِ، نحو قولِهِ[٤]:

---

(١) ينظر: اللباب٢/٢٣٦، والممتع الكبير٣٥٨
(٢) ينظر: شرح الشافية للرضي٢/٣٤٠، والإيضاح في شرح المفصل١/٦٥٧.
(٣) ينظر: همع الهوامع٢/٢٠٢.
(٤) البيت من الطويل، وهو لمعن بن أوس في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي٧٩١.
وهو له المقاصد النحوية٣/١٣٥١، والتصريح للأزهري١/٧٢١.
وهو بلا نسبة في المقتضب٣/٢٤٦، وشرح المفصل٣/١٠٧، ٤/١٣٣، وشرح الأشموني٢/١٦٦.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

لَعَمرُكَ مَا أَدرِي وإِنِّى لأوجَلُ عَلَى أيِّنا تَغدُو المنيَّةُ أَوَّلُ

أي: أوَّلُ أوقاتِ غدوِّها، ويُقالُ: ما لَقِيتُهُ مُذ عامٌ أوَّلُ، بِرَفعِ (أوَّل) صِفَةً لِـ(عامٍ)، أي: عامٌ أوَّلُ مِن هذا العامِ، وبَعضُ العَرَبِ/ يَقولُ[١]: مُذ عامٍ أوَّلَ، بالفتحِ، وَهُوَ قَليلٌ، حكى سِيبويه[٢] أنَّهُم جَعَلُوهُ ظَرفاً [كأنَّهُ][٣] قِيلَ: مُذ عامٍ قَبلَ عامِكَ". ٣٧٥/أ

وقال الشَّيخُ خالدٍ[٤]: "ولهُ استِعمالانِ:

أحدهما: أنْ يَكونَ اسماً بِمعنى: قبل، فَحِينئذٍ يَكونُ مُنصَرِفاً مُنوّناً، ومنهُ قولُهم: أوَّلاً وآخِراً.

والثاني: أنْ يكونَ صِفةً، فَيكونُ أفعَلَ تَفضيلٍ، ومَعناهُ: الأسبَقُ، فَيكونُ غَيرَ مُنصرِفٍ لوزنِ الفِعلِ والوَصفِ" انتهى.

قوله[٥]: "لغةٌ حِميريةٌ[٦]" أي: مَنسوبَةٌ إلى حِميرَ قَبيلةٍ باليَمنِ، وزَعَمَ بَعضُهم[٧] "أنَّ لُغةَ إبدالِ اللامِ مِيماً مُختَصَّةٌ بالأسماءِ التي لا تُدغَمُ لامُ التَّعريفِ في أوَّلِها، نحوَ: غُلام وكِتاب، بِخلافِ نحو: رَجُل ونَاس".

(١) ينظر: التعليقة٣/١٠٢، وشرح المفصل٤/١٣٣.
(٢) ينظر: الكتاب٣/٢٨٩.
(٣) ساقط من أ .
(٤) التصريح للأزهري١/١٨٥.
(٥) مجيب الندا١٠٢، والنص بتمامه: "وإبدالُ اللامِ في (أل) المعرِّفةِ ميماً لغةٌ حميريةٌ"
(٦) ينظر: التذييل والتكميل١/١٤٨ ،والجنى الداني٢٠٧، والتصريح للأزهري١/١٨٠.
(٧) مغني اللبيب١/٦٠، وهمع الهوامع١/٣٠٨.

قال المصنِّفُ[١]: "ولعَلَّ ذَلكَ لُغةٌ لِبَعضِهم لا لِجَميعِهم" بدليلِ دُخولِها على النَّوعَينِ في قولِه صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: "ليسَ مِن ام برٍّ ام صِيامُ في ام سَفَرٍ" أخرَجهُ أحمد[٢].

قال ابنُ مالكٍ[٣]: "لـمَّا كانَت اللامُ تُدغَمُ في أربَعةَ عَشرَ حَرفاً فَيصيرُ المعرَّفُ بها كأنّه مِن المضاعَفِ العينِ الذي فاؤهُ هَمزةٌ، جَعَلَ أهلُ اليمنِ ومَن داناهم بَدَلَها مِيماً؛ لأنَّ الميمَ لا تُدغَمُ إلا في ميمٍ" انتهى.

وقَد يَخلُفها هَل في لُغةِ [أسد][٤] وهي أل أُبدِلَت هَمزَتُها هاء.

قولـه[٥]:

"ذاكَ خَلِيلي وذُو يُوَاصِلُني يَرمِي وَرَائِي بِامسَهِم وامسَلِمَةَ[٦]"

(ذاك) مُبتَدأٌ خَبَرهُ (خَليلي)، أي: صاحِبي، واستَشهدَ بهِ الشَّارِحُ كالزَّمخشريِّ[٧] على مَجيءِ الميمِ مَكانَ اللامِ التي للتّعريفِ في قولِه: بأَمسَهم وأَمسلِمَة، والسَّلَمة: بِفَتحِ السِّينِ واللامِ واحِدةُ السَّلَمِ وهو شَجَرٌ مِن شَجرِ الغَضَا كذا فَسَّره البعلي[٨] في شَرحِ الجُرجانِيَّة، وتَبِعهُ بعضُ المتأخِّرينَ[٩]،

---

(١) مغني اللبيب١/٦٠.
(٢) الحديث من رواية كعب بن عاصم في مسند الإمام أحمد، باب حديث كعب بن عاصم الأشعري (٢٣٦٧٩)، ٣٩/٨٤.
(٣) شرح التسهيل١/٢٥٧.
(٤) ساقط من ب .
(٥) مجيب الندا٢١١، والنص بتمامه: "ونُقِلت هذه اللغةُ أيضاً عن نَفَرٍ من طيئ، قال شاعرُهُم:
ذاكَ خَلِيلِي وذُو يُوَاصِلُني يَرمِي وَرَائِي بِامسَهِم وامسَلِمَةَ"
(٦) البيت من المنسرح. وهو لبجير بن غنمة في المقاصد النحوية١/٤٢٩.
وهو بلا نسبة في المفصل٤٥٠، وشرح الكافية الشافية لابن مالك١/١٦٥، والجنى الداني١٤٠، وشرح الأشموني ١/١٤١.
(٧) ينظر: المفصل٤٤٩.
(٨) في المخطوط ذكر الثعلبي، والثعلبي ليس له شرح للجرجانية، والمقصود هو البعلي، وهو محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي الحنبلي، العلامة الفقيه النحوي، من مؤلفاته: شرح الجرجانية، (ت/٧٠٩هـ). ينظر: بغية الوعاة ١/٢٠٨، والأعلام٦/٣٢٦.
ينظر رأيه في كتابه الفاخر في شرح الجمل للجرجاني٢٦.
(٩) ينظر: المقاصد النجوية١/٤٣٠.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وليسَ بِصحيحٍ بَل الصَّحيحُ أنَّ (سَلِمة) هُنا بكسرِ اللامِ وهي واحدةُ السَّلامِ وهي الحِجارةُ، ولمَّا ذَكَرَ الجَوهَريُّ[١] السَلِمة بِكسرٍ: السَّلامُ، استَشهدَ عليهِ بهذا البَيتِ، و(يَرمي) خبرٌ ثانٍ، ويَجوزُ أنْ يكونَ حالاً.

خاتِمةٌ ونَسألُ اللهَ حُسنَ الخاتِمةِ، جَرَت عادَةُ النُّحاةِ أنَّهم يَذكرونَ هُنا تَعريفَ العَددِ فإذا كانَ العَددُ مُضافاً وأردتَ تَعريفَهُ عرَّفتَ الآخَرَ وهو المضافُ إليهِ فَيصيرُ الأوَّلُ مُضافاً/ إلى مَعرِفةٍ، تَقولُ ثَلاثَةُ الأثوابِ ومائةُ الدِّرهَمِ وألف الدِّينارِ، ومنه قولُهُ[٢]: ٣٧٥/ب

مازَالَ مُذ عَقَدَت يَدَاهُ إزَارَهُ فَدنا فَأَدرَكَ خَمسةَ الأشبَارِ.

وقوله[٣]:

وَهَل يَرجِعُ التَّسلِيمَ أو يَكشفُ العَنَا ثَلاثُ الأثَافي والدِّيارُ البَلاقِعُ

وأجازَ الكُوفِيُّونَ[٤] الثّلاثَةَ الأثوابِ تَشبيهاً بالحَسنِ الوَجهِ، قال الزَّمخشريُّ[٥]: "وذَلِكَ بمعزِلٍ عِندَ أصحابِنا عَنِ القِياسِ واستِعمالِ الفُصحاءِ".

---

(١) ينظر: الصحاح، مادة(سلم).

(٢) البيت من الكامل، وهو للفرزدق في ديوانه٤٩٨/١.
وهو له في المقتضب١٧٦/٢، والمفصل١١٤، والجنى الداني٥٠٤، والمقاصد النحوية١٢٥٥/٣.
وهو بلا نسبة في شرح التسهيل٢١٧/٢، وشرح الأشموني١٧٤/١، وهمع الهوامع٢٥٩/٣.
الشاهد فيه (خمسة الأشبار).

(٣) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه١٢٧٤/٢.
وهو له في المفصل١١٥، وشرح التسهيل٤٠٨/٢، والمقاصد النحوية٩٤١/٢.
وهو بلا نسبة في المقتضب١٧٦/٢، ١٤٤/٤، وشرح الأشموني١٧٥/١، وهمع الهوامع٢٥٩/٣.
البلقع: الأرض القفر التي لا شيء بها. ينظر: الصحاح، مادة (بلقع).
الشاهد فيه (ثلاث الأثافي).

(٤) ينظر: المفصل١١٤، والإنصاف٢٥٥/١، والتبيين للعكبري٤٣٤.

(٥) المفصل١١٤.

وإذا كانَ العَددُ مركَّباً ألحقتَ حَرفَ التَّعريفِ بالأوّلِ، تَقول: الأحَدَ عَشرَ دِرهماً، والاثنَتا عَشرةَ جاريةً، ولم تلحقهُ بالثاني؛ لأنَّه بمنزلةِ بَعضِ الاسمِ، وأجازَ ذَلكَ الأخفَشُ[١] والكوفيُّونَ[٢]، فقالوا: الأحَدَ العشرَ دِرهماً، والاثنتا العَشرةَ جاريةً؛ لأنَّهما في الحقيقةِ اسمانِ، والعَطفُ مُرادٌ فِيهما، ولذلكَ بُنيا، ويَدلُّ [عليهِ إجازَتهم ثَلاثةَ عَشر وأربعةَ عَشَر، وتاءُ التّأنيثِ][٣] لا تَقَعُ حَشواً فَلَولا مُلاحظةُ العَطفِ لَماجَازَ ذَلكَ، فلا يَجوزُ الأحدَ العشرَ الدِّرهمِ؛ لأنَّ التَّمييزَ واجبُ التّنكيرِ، نَعم، يَجوزُ عِندَ الكوفي، وقَد استَعملَ ذَلكَ بَعضُ الكُتّابِ[٤].

وإذا كانَ مَعطوفاً عرَّفتَ الاسمينِ معاً تَقولُ: الأحد والعشرونَ دِرهماً؛ لأنَّ حَرفَ العَطفِ بَينَهُما.

واعلَم أنَّهُ في تَعريفِ المضافِ قَد يَكونُ المعرَّفُ إلى جانِبِ الأوَّلِ كما تَقدَّمَ، وقد يَكونُ بَينَهما اسمٌ واحدٌ، نَحوَ: خَمسُمائةِ الألف، وقَد يكونُ بينَهُما اسمانِ، نَحوَ: خَمسمائةِ ألفِ الدِّينارِ، وقَد يَكونُ بينَهُما ثَلاثةُ أسماءٍ، نَحوَ: خَمسمائةِ ألفِ دِينارِ الرَّجلِ، وقَد يَكونُ بينَهُما أربعةُ أسماءٍ، نحوَ: خَمسمائةِ ألفِ دينارِ غلامِ الرَّجُلِ، وعلى هذا فلو قُلتَ: عشرونَ ألفَ رَجُلٍ، امتنَعَ تَعريفُالمضافِ إليهِ؛ لأنَّ المضافَ مَنصوبٌ على التَّمييزِ، فَلو عَرَّفَ المضافَ إليهِ صارَ المضافُ مَعرفةً بإضافَتِهِ إليهِ، والتمييزُ واجبُ التّنكيرِ، نَعم، يَجوزُ ذَلكَ عِندَ الكوفيينَ، ولو قُلتَ: خَمسمائةِ آلافِ[٥] دينارٍ، جازَ/ تعريفُ المضافِ ٣٧٦/أ
إليهِ نَحو: خمسمائةِ آلافِ الدِّينارِ، وكَذلكَ حُكمُ المائةِ؛ لأنّ مُميزَها يَجوزُ تَعريفُه كما عَرفتَ، ولا تُعرِّفُ (الآلاف) لإضافَتِها، والله تعالى أعلم.

---

(١) ينظر: الإنصاف١/٢٥٥، والتبيين للعكبري٤٣٤.
(٢) ينظر: عمدة الكتاب للنحاس١٧١، والإنصاف١/٢٥٥.
(٣) ساقط من ب .
(٤) ينظر: اللمع لابن جني١٦٦.
(٥) في ب : الألف .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

فهرس الموضوعات

م	الموضـوع	الصفحة
١.	ملخص	٥٦١١
٢.	Abstract	٥٦١٢
٣.	مقدّمة	٥٦١٣
٤.	التحقيق [المُعَرَّفُ بِأل]	٥٦١٥
٥.	فهرس الموضوعات	٥٦٤٨

تم بحمد الله